J. Economics and Social Sciences, Mansoura Univ., Vol.1 (6):489-503,2010

POWER STRUCTURE IN RURAL SOCIETY (A COMPARATIVE STUDY FOR LOCAL PEOPLE COUNCILS AND EXECUTIVE COUNCILS IN SOME ADMINISTRATIVE CENTERS AT DAKAHLIA GOVERNORATE).

Abou-Hussien, Ibtehal M. K.* and Nagwa A.F. El-Gammal**
*** Extension and Rural Sociology Dept., Fac. Agric., Mansoura University**
**** Faculty of Agric., J. Agric Sci., Fac. of Agric., Mansoura University**

بناء القوة فى المجتمع الريفى(دراسة مقارنة لكل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية ببعض قرى محافظةالدقهلية).

إبتهال محمد كمال أبو حسين* و نجوى عبد المنعم فهمى حمودة الجمال**
*** قسم الإرشاد والإجتماع الريفى - كلية الزراعة - جامعة المنصورة**
**** مجلة العلوم الزراعية - كلية الزراعة - جامعة المنصورة**

الملخص

يعد مفهوم القوة من المفهومات الرئيسية فى العلوم الإجتماعية ، حيث يذهب بعض العلماء إلى الإعتقاد بان أى فعل إجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة ، وأن كل علاقة إجتماعية هى فى جوهرها معادلة للقوة ، فالقوة عند كل من "ماركس" و"ماكس فيبر" و بارسونيز" هى القدرة الإجتماعية على إصدار قرارات لها صفة الإلتزام تظهر لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع.(الأسود ،١٩٩٩، ص١٩٠)

وقد إستهدفت هذه الدراسة التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية بقرى الدراسة من خلال الجوانب المختلفة للمشاركة المحلية وأيضاً التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بالجوانب الفنية فضلاًعن التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة التنظيمية.

وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة بإستخدام أسلوب الإستبيان بالمقابلة الشخصية خلال الفترة من فبراير حتى مايو ٢٠١٠ ، وقد تم إستخدام إختبار (t) كأداة للتحليل الإحصائى وإستخلاص النتائج.

وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها:

- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٥٢٠) ، وهى قيمة غير معنوية.
- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٨٠٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠٣١) ، وهى قيمة غير معنوية.
- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٣٦٠) ، وهى قيمة غير معنوية.
- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكيف (٠.٢٩٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الأفقى (١.٧٤٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الرأسى (٢.٠٤١) ، وهى قيمة غير معنوية.
- كما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد الصيانة والصحة التنظيمية (للاستمتاع بالعمل ، ملاءمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) (١.١٠٩ ، -١.٧٦٨ ، -٠.٠٩١ ، ١.١٣١) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.
- لا توجد فروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجوانب أخرى (أهداف إدارية، أهداف بيئية، أهداف اجتماعية ، أهداف اقتصادية) (١.١٤٤ ، ٠.٢٦٨ ، ١.١٦٦ ، ٠.٥٦٤) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.

المقدمة

إن تفهم عملية البحث العلمى ضرورية ، وتجعلنا أكثر إدراكاً بمشكلات مجتمعنا ، وتساعدنا فى حل مشكلات مجتمعنا من خلال تطبيق نتائج هذه البحوث ولاشك فى أنه لاعلم بغيرمنهج.

بيد إستشراف إتجهات التغير المستقبلى وإنعكساته من أهم العوامل التى لابد وأن تؤخذ فى الإعتبار عند وضع إستراتيجيات التنمية الحديثة ، تلك الإستراتيجيات التى تقوم على أساس إختبارات إجتماعية مقبولة والتى تأخذ فى حساباتها التأثير المتبادل بين منظمات المجتمع الحكومية منها والشعبية ، ولتحقيق ذلك لابد من تفعيل العمل بالمجالس الشعبية المحلية قبل إجراء الإنتخاب وحسن إختيار رؤساء الأجهزة التنفيذية المعينين حتى يمكن رسم صورة مستقبلية لمصر مرغوب فيها من منظور المصلحة العامة المصرية حتى يمكن تحديد رؤية مستقبلية لمسار التنمية في مصر قابلة للتنفيذ في ظل الموارد الاقتصادية المحدودة. (نصر وآخرون ، ٢٠٠٥ ، ص٣)

وتعتبر الوحدات المحلية الريفية أحد المنظمات الإجتماعية الحكومية التى تطبق اللامركزية الإدارية فى مصر ، كما تستهدف إحداث التنسيق والتكامل بين جهود السلطات الحكومية من أجل تطوير الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبيئات المحلية لربط هذه البيئات بالدولة .

وتعد المنظمات الإجتماعية بما لها من إحداث التغيير وبما لها من أساليب الضبط الإجتماعى أحد أهم مظاهر بناء القوة فى المجتمعات ولقد شهدت المنظمات الإجتماعية فى الفترة الأخيرة ، عدداً من التغيرات والتى إرتكزت على درجة نجاح الخطط ، التى تم وصفها للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فالوقت الحالى ، وهذا التقدم إعتمد على درجة تزويد المنظمات الحكومية وغيلر الحكومية التى قامت بصياغة تلك الخطط وتنفيذ البرامج التى تستهدف تنمية المجتمع بالموظفين والجهاز التنفيذى الجيد حتى يسمح لهذه المؤسسات والمنظمات الوصول إلى نتائج إيجابية وبذلك تحقق أهدافها التنموية. (أبو حسين ،١٩٩٩،ص ١٨٤٩)

فقد ظهرت المنظمات فى حياة المجتمعات الإنسانية لكى تواجه التباين الشديد فى أنشطة المجتمعات الحدثية ، والتنوع الذى أصبح خاصية مميزة لهذه المجتمعات ، والتغير الذى أصبح من أهم سماتها ، والتعقد فى نظمها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية (عطا الله ، ١٩٩٠، ص ٣٣) ، والمجتمع الحديث يوصف بأنه مجتمع المنظمة لأنه يضم حاليا العديد من المنظمات التى تؤدى أدوار ووظائف هامة للأفراد والجماعات على حد سواء، فالمنظمة أصبحت الأداة الرئيسية التى يشبع بها المجتمع حاجات مواطنيه ويحقق بها أهدافه، والعلاقة قائمة بين تقدم المجتمع من ناحية وفاعلية المنظمات العامة فيه من ناحية أخرى ، فكلما كانت المنظمات فعالة فى مقابلة إحتياجات الأفراد ومتطلباتهم كلما ذات المجتمع قوة وتقدم. (عكرش ،٢٠٠٢ ،ص ٢٦٥)

بذلك يمكن إدراج عمق وأصالة العلاقة بين المنظمات الإجتماعية والمجتمع الإنسانى ، فهى تمثل علاقة عضوية قوامها مواجه إحتياجات المجتمع وتلبية رغبات أفراده ، تلك التى تحققها المنظمات على أن يتكفل المجتمع بدعم ومساندة المنظمات التى تقوم على خدمته ، ويعمل على توفير ماتحتاجه من موارد مادية وبشرية لذا فإن وجود المنظمات أصبح ضرورة تحتمها حاجات المجتمع الذى أصبح أحد سماته الميل إلى التعقيد والتغير السريع.

ويعتبر مفهوم المنظمة الإجتماعية Social Organization Concept أحد المفهومات التى شاع إستخدامها فى معظم الدراسات السوسيولوجية المعاصرة. ويذكر "على" (١٩٨٤ ، ص ١٩٠) أن إصطلاح المنظمة يشير إلى المنظمات العاملة (Working Organization) فى المجتمعات عامة ، سواء كانت هذه المنظمات تتمثل فى شركات (Companies) أو مؤسسات (Institutions) أو هيئات (Organization) أو بيوت تجارية (Firms) أو مشروعات (Enterprises) أو منشآت (Establishments).

المشكلة البحثية للدراسة:

تلعب الوحدات المحلية دوراً هاماً في تنمية المجتمع المحلي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ونظراً لتقسيم جمهورية مصر العربية إدارياً إلى عدد من الوحدات المحلية فانه بقدر نجاح تلك الوحدات في تحقيق التنمية المحلية بقدر نجاح الدولة في تحقيق أهداف التنمية القومية الشاملة لذلك كان من الضروري توافر علاقات تنظيمية بين الوحدات المحلية وبعضها البعض من جهة وبينها وبين أجهزة التنمية المحلية التابعة لها من جهة أخرى حتى تتوافر لها المناخ التنظيمي الذي يساعدها على تحقيق أهدافها .

ومن ثم على المنظمات الريفية القيام بدور متميز فى تنمية القرية المصرية إجتماعياً وإقتصاديا وسياسياً وثقافياً ، وذلك من خلال إحداث العديد من التغيرات المادية وغير المادية فى الريف لمصرى. كما قال

" الإمام وأبو حسين" (١٩٩٥ ، ص ٤٤) أن على المنظمات الريفية أن تساهم فعلياً فى تقليل معدلات التخلف ، وتوفير فرص التعليم والتدريب ، مما يؤدى إلى الإرتقاء بمستوى سكان الريف ، وذلك من خلال أداء أدوارها ووظائفها بالفعالية المطلوبة ، الأمر الذى يمكن معه التأكيد على أهمية تلك المنظمات فى مجال التنمية الريفية ، ويرقيها لكى تكون أحد المداخل الرئيسية لإحداث مثل هذه التنمية.

قد تبين من خلال الدراسات السابقة فى هذا المجال وجود مشكلات عديدة تؤرق أبناء المجتمع المحلى ويصعب عليهم حلها كما تبين أن المشكلات التى تسعى الوحدات المحلية لحلها ليست ذات الأولوية لدى الغالبية العظمى من أفراد المجتمع بل تدخل فى أولويات أعضاء مجلس الشعب والشورى لتحقيق أغراضاً شخصية لهم وتبين أن أعضاءالمجلس الشعبى المحلى المنتخبون منة حيث أنهم لم يتم إنتخابهم بناءاً على رغبة أبناء مجتمعهم بطريقة ديمقراطية سليمة ولكن يتدخل فى إختيارهم قبل إجراء إنتخابات أعضاء مجلس الشعب و الشورى كما لوحظ بطئ شديد فى حل المشكلات وتنفيذ المشروعات التى تخدم أبناء المجتمع المحلى وتراجع دور المحليات فى المجال الإقتصادى وتوفير فرص عمل للشباب كما تبين وجود توزيع غير عادل للإعتمادات المالية على المناطق المختلفة لعمل الوحدات المحلية ولوحظ تدنى العمل التطوعي ومشاركة الأهالي وإهدار كبير لموارد المجتمع المحلى.

وقد تبين أيضا أن نظام الإدارة المحلية في مصر بتكليف الوحدات المحلية (المجلس الشعبي والتنفيذي) بالدور الأكبر في مجالات التنمية للمجتمع المحلى لمنحهم الإختصاصات المقررة للوزارات المختصة ومع التطورات الحالية والتي حدثت في المجتمع المصري من التحول الى النظام الإقتصادي الحر مما يعطي دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني ومنها جمعيات تنمية المجتمع للنهوض بالتنمية المحلية للمجتمع بشريا وماديا علما بأن التشريع الحالي للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والذي ينص على تنظيم العمل بها يوائم مع التشريع الخاص بالإدارة المحلية حتى تحقق اعلى مستوى من التنمية.

وفي ضوء ما سبق دراسته يمكن إيضاح مشكلة البحث في كيفية النهوض بهاتين المنظمتين عن طريق تطوير الأداء التنظيمي لهما بشريا وماديا وكيف يمكن تفعيلة دورهما في التنمية الريفيةحتى تؤدي كل منها بدورها ودفع عجلة التنمية الريفية، وسوف يتضح ذلك في أهداف الدراسة.

أهداف البحث:

١-التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية بالقرى المدروسة، وذلك من خلال الجوانب التالية (المشاركة الإجتماعيـــة الرسمية ، المشاركة الإجتماعية غير الرسمية ، المشاركة السياسية)

٢-التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بالجوانب الفنية بالقرى المدروسة ، وذلك من خلال (جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل بالوحدة ، جانب الإمكانيات البشرية بالوحدة ، جانب فعالية العاملين بالوحدة ، الجوانب الإدارية والتنظيمية بالوحدة.

٣-التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة بالقرى المدروسة ، وذلك من خلال (بعد التكيف ، بعد التكامل ، بعد التكامل الأفقى ، بعد التكامل الرأسى ، بعد الصيانة والصحة التنظيمية ، الإستمتاع بالعمل ، ملائمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى)

٤- صياغة بعض المقترحات التى تؤدى إلى تفعيل الدور لكل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فى مجال التنمية الريفية.

الإطار النظرى للدراسة

الدراسة الحالية تتسم بقدر من الشمول والإتساع إذ أن الهدف العام من الدراسة يتمثل فى دراسة بناء القوة من خلال عمل وأداء المجالس التنفيذية و المجالس الشعبية للوحدات المحلية من خلال التعرف على الوضع الراهن لكل منهما ، و التعرف على مستوى الرضا الوظيفى ، والتعرف على الأهمية النسبية للأبعاد والمؤشرات المدروسة لتلك المنظومتين ، بالإضافة إلى التعرف على المتغيرات الإجتماعية والجوانب الفنية للقائمين على الوحدة المحلية ، وأيضاً التعرف على أبعاد التكيف والتكامل وبعد الصيانة والصحة التنظيمية وبعد تحقيق الأهداف.

فقد عمدت الدولة إلى إنشاء الوحدات المحلية الريفية تحقيقا لمبدأ الديمقراطية فى الحكم والإدارة وإنطلاقا من مبدأ تأكيد حكم الشعب وحقه فى خدمة نفسه بنفسه، فنظام الحكم المحلى يضمن المشاركة الفعالة من جانب أفراد الشعب فى إدارة مصالحهم وحل مشكلاتهم وتوفير إحتياجاتهم وتعاونهم مع الأجهزة الحكومية للنهوض بمجتمعاتهم المحلية وتحقيق التنمية الشاملة. (الشرقاوى ، ١٩٩٣ ، ص١)

ويشير "عكرش" (٢٠٠٥، ص١٣٦) ، إلى أن الوحدات المحلية الريفية منظمة تمتلك من الموارد البشرية والمادية ما يجعلها قادرة على قيادة العمل التنموى فى الريف المصرى ولكن لكى يتم توجيه هذه الوسائل نحو تحقيق أهداف التنمية الريفية فإن الأمر يتطلب توافر عدة شروط هى:

١- أن يكون لكل منظمة عدد من العاملين القادرين على إدارة استغلال جميع الموارد المتاحة بالمجتمع الريفى فى خدمة عملية التنمية .

٢- أن يكون هناك نوعا من التكامل بين المنظمات بعضها البعض من جهة وجميع المنظمات المتباينة بالقرية من جهة أخرى حتى لا يتم إعاقة العمل التنموى فى القرية.

٣- أن تسعى كل منظمة إلى إثارة مشاعر الأهالى نحو المشاركة الفعالة فى الأنشطة والأعمال التى تقدمها لهم.

٤- أن تعتمد كل منظمة على الجهود الأهلية فى المراحل المختلفة لتنفيذ المشروعات التنموية.

٥- أن تسعى كل منظمة إلى تفعيل دورها فى تنمية مجتمعها.

ويوضح "العزبى" (٢٠٠١، ص ص٢١٣-٢١٤) أن نظام الإدارة المحلية يمكن الدولة من معايشة الجماهير فى مواقع تواجدهم لحظة بلحظة سعيا لتزاوج العملية الإدارية بالعمل السياسى دونما إخلال بوحده التنظيم الإدارى للدولة وتناسق أهدافه ومن ذلك تبدو الأهمية الكبيرة لتطبيق اللامركزية بالدولة المعاصرة فى الجوانب السياسية والإدارية على النحو التالى:

١- **جانب سياسى:** فهناك نمو مستمر فى تطلعات وإحتياجيات المواطنين ورغبتهم فى أن يكون لهم دور مناسب فى رسم السياسات العامة للدولة يستوى فى ذلك أن تكون الدولة نامية أو متقدمة. وكلما إتسع نطاق هذه المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما أدى ذلك إلى النجاح فى إخراج سياسات عامة تعبر تعبيراً موضوعيا عن الإحتياجات المتزايدة لجمهور المواطنين كما أن ذلك يؤدى أيضا إلى خلق تجمع سكانى إيجابى يقبل على المشاركة فى تنفيذ مشروعات التنمية.

٢-**جانب إدارى:** وهو يرتبط بقدرة الدولة على السيطرة على المشروعات التى تقيمها وتعهد إلى الوحدات المحلية بتنفيذها وإدارتها بكفاءة ونجاح وفقاً للتوزيع الجغرافى لهذه المشروعات فى جميع أنحاء الدولة ومن هنا يصبح الإتجاه نحو نظم الإعتماد على المحليات فى إدارة وتسيير هذه المشروعات أمر حتمياً لابد منه.

ويضيف "العزبى" (٢٠٠١، ص ٢١٤) أن تلك الأهمية تزداد وتصبح أكثر خطورة فى البلدان النامية لما تحققه اللامركزية فى تلك البلدان من وظائف حيوية لعمليات التنمية القومية. والعبرة فى اللامركزية ليست فى شكل التنظيم المتبع بقدر ما هى فى التطبيق العملى والذى يجب أن تبرز فيه قدرات معينة تعد فى النهاية محددات أساسية لنجاح اللامركزية مثل النجاح فى تحقيق قدر مناسب ومتزايد الأهمية من المشاركة الشعبية فى المحليات والنجاح فى عزل التأثير السلبى والضار للبيروقراطية المركزية من أن يصيب اللامركزية بما يعوقها والنجاح فى تنمية موارد محلية بكافة السبل وبشكل مستمر بما يدعم النظام اللامركزى والنجاح فى تنسيق علاقات الوحدات المحلية مع الوحدات المركزية للدولة وتكوين وتنمية كادر بشرى للعمل فى المحليات بإحساس الخدمة العامة وبقدر مناسب من الكفاءة المهنية وتنمية الرعاية المركزية والتعاطف المركزى مع خطط ومشاريع الوحدات المحلية.

ويوضح "حسن" (١٩٧٠، ص١٤٣)أهمية دور الإدارة المحلية التى تهدف إلي ما يلى:

١-تحسين الظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع المحلى مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومى.

٢-الإعتماد على الجهود الذاتية والمساهمة الإيجابية من أفراد المجتمع فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية بما يضمن بذل الجهود والتضحيات اللازمة لنجاح المشروعات ورواجها.

٣-إستثمار المساعدات المالية والفنية التى تقدمها الحكومة المركزية لتدعيم المجهودات الأهلية وتحقيق النمو الحضرى المنشود للمجتمعات المحلية.

٤-تغيير مفاهيم وأفكار الأفراد وإتجاهاتهم وأنماط سلوكهم من خلال التأهيل والتدريب على أساس سليم حتى يستطيعوا الإسهام بطريقة إيجابية فى عمليات التنمية

ويوضح "سلطان" (٢٠٠٥،ص ١٨٤) أن أهمية الحاجة إلى الإدارة المحلية تظهر فى تنفيذ برامج التنمية الريفية حيث أجمعت مؤشرات العالم الأخيرة على ضرورة وضع إستراتيجيات جديدة للتنمية الريفية وكذلك وضع سياسات تنفيذية جديدة لوضع تلك الإستراتيجيات موضع التنفيذ حتى يمكن لثمرات التنمية أن تصل إلى ذوى الدخل المحدود من سكان الريف ويستلزم هذا الأسلوب الجديد طرقاً عملية جديدة فى التخطيط والإدارة فى صور إعادة صياغة المؤسسات والأجهزة التى تقوم بالتنفيذ وذلك للتأكد من أن الخطط الموضوعة تتمشى مع الإحتياجات الفعلية والملحة بواسطة أهالى الريف ومن هنا تظهر الحاجة الملحة إلى تنظيمات

حكومية وشعبية تعمل على تحريك وإستيعاب الطاقات البشرية فى المناطق الريفية نظرا لأن أهم المبادئ التى تبنى عليها الإدارة المحلية للتنمية الريفية هومبدأ أن أهل الريف أنفسهم هم هدف التغيير ووسيلته.

وفي هذا الصدد يشير " الزغبى" (١٩٩٠،ص ص ٤١٧-٤١٨) أن البنيان الإدارى الذى يتصف بدرجة عالية من المركزية فى إتخاذ القرارات لا يستطيع أن يتمشى مع أسلوب زيادة المشاركة من جانب الأهالى وعادة ما يتم تغيير هذا البنيان بصورة تضمن زيادة اللامركزية فى إتخاذ القرارات الإدارية كأسلوب أكثر كفاءة فى العملية الإدارية ولمواجهة مشاكل التجمعات السكانية الريفية المبعثرة جغرافياً والتى تتطلب فى نفس الوقت زيادة مشاركة تلك التجمعات فى عمليات التنمية المختلفة. كما تتطلب التنمية الريفية زيادة التقارب بين الحكومة والناس وذلك عن طريق إنشاء وتدعيم نظام الإدارة المحلية وتشجيع عملية تنظيم المجتمع المحلى لتحريك الأهالى نحو جهود التنمية وزيادة مشاركتهم فى عملية إتخاذ القرارات ولا يتسنى للحكومات المحلية أن تقوم بعملها بكفاءة دون وجود روابط تنظيمية تربطها بالمستويات الحكومية الأعلى وكذلك بالمنظمات التطوعية والأهلية.

كما أشارت " نجم " (١٩٩٩، ص٣) بأنه قد حدثت خطوة إيجابية ومتقدمة فى مفهوم وأداء المنظمات غير الحكومية فى العالم وقد لمست المنظمات غير الحكومية فى مصر هذا التغيير فإنعكس عليها فى أبعاد منها:

١- المؤسسية وتعنى إحداث تغيير مجتمعى فى تبنى الآليات اللازمة له.
٢-الدور التنموى وهذا الدور يتأثر بدرجة كبيرة بحجم المهام الموكلة إليه والظروف الإجتماعية والاقتصادية المؤثرة فيه وكذلك مشاكل التمويل المتعلقة بهذا الأداء.
٣- بناء القدرات وتشمل تحديث الإدارة ، تدريب الإدارة - تدريب العاملين المشاركين على صنع القرار والسياسات.
٤- بناء قاعدة للبيانات وتشمل إعداد الجمعيات ونوعية الخدمات المقدمة ، البيانات الأساسية ، المشروعات وأهدافها ونتائجها ، دليل عمل.
٥- إقامة مشروعات عمل وتشبيك لتجميع المنظمات غير الحكومية التى تعمل على نفس المجال (صحى ، تعليمى ، قروض قصيرة).

لذا يؤكد "سليمان"(١٩٨٨، ص ص٢-٣)أن التنسيق والتكامل بين الوحدات المحلية يتحقق عندما:

١- تكون الأهداف نابعة من الإحتياجات الفعلية للمواطنين حتى يتم التجاوب معها ومشاركتهم فى تحقيقها.
٢- عندما يتم التحديد الدقيق لأهداف اللامركزية الإدارية.
٣- تناسب الإمكانيات المادية والفنية والبشرية للوحدة المحلية مع الأهداف المحددة لها.
٤- تكامل وتناسق الأهداف على كافة المستويات التنظيمية للوحدات المحلية.
٥- توافر علاقات تنظيمية فعالة بين كافة المستويات المحلية من جهة وبينها وبين الجهات المركزية من جهة أخرى.

وتمثل المحليات فاعلاً أساسياً وشريكا أصيلاً بل إنها الفاعل الرئيسى فى إدارة شئون الدولة والمجتمع ، فهى الأقرب إلى المواطن وهى التى تتعامل مع شئونه الحياتية اليومية وقد أكدت دراسات البنك الدولى والعديد من وكالات التنمية الدولية أن مشاركة المنتفعين ومواطنى المجتمعات المحلية فى مشروعات التنمية المحلية كانت عاملا أساسيا فى نجاح تلك المشروعات وأن غياب المشاركة غالبا ما يؤدى التى تعثر تلك المشروعات فى مرحلتى التنفيذ والصيانة.(الخطيب ،٢٠٠٣،ص١٧١)

ويوضح "حيدر" (١٩٧٧، ص٢٨١) أنه لنجاح أسلوب اللامركزية الإدارية فى تحقيق أهدافه فى بعض الدول ذات السبق فى هذا المجال عدة إعتبارات أهمها:

١-تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى والإقتصادى فى مجتمعاتها.
٢-سيادة السلوكيات الموضوعية والديمقراطية بالنسبة لأفراد المجتمع وبالتالى بالنسبة للعاملين فى الجهاز الإدارى.
٣-ترشيد النظم التشريعية والإدارية بما يتفق مع النظام الوليد الذى يستهدف التخفيف من حجم الأعباء المتزايدة على الأجهزة المركزية.

ويشير "الهراس" (١٩٨٧، ص٨١) إلى أن قيام نظام الإدارة المحلية فى الدول يرتبط بظروفها السياسية والإجتماعية والإدارية ، إذ تترتب على إختلاف تلك الظروف من دولة إلى أخرى بل وفى الدولة الواحدة خلال مراحل تطورها إلى تباين سمات النظام إلا أن أهدافه التى قام من أجلها يظل لها دائما نفعيتها وفعاليتها بالنسبة للمجتمع.

وقد تأصلت نظرية الإدارة المحلية بعد أن تبلورت مصالح المواطنين المحليين وتطورت المفاهيم فى تحديد هذه المصالح ووسائل تحقيقها وكيفية إقامة الأجهزة اللازمة للإشراف عليها وإدارتها ، وكذلك تحديد

صلاحيات هذه الأجهزة وعلاقاتها بالسلطات المركزية ، وتطورت النظرية فى ظل تطبيقات مختلفة فى بيئات متنوعة ، وبرزت رغبة أكيدة لإحداث تطور سريع فى التنظيم وطرق العمل (Sherman, 1969, PP.140-141)[20] على المستوى المحلى.

وحيث أن تنمية الريف يحتاج إلى تضافر كافة الموارد المتاحة من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية فإن هذه المنظمات لاتكون قادرة على تحقيق التنمية المنشودة إلا من خلال التنسيق فيما بينها بالإضافة إلى تطوير الأداء التنظيمى من خلال المقارنة بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية وهو ماسوف نستعرضه فى هذا البحث.

تعريف الإدارة المحلية:

تعددت التعاريف التى تناولت الإدارة المحلية ويمكن تصنيفها كالآتى:

(١) أسلوب إدارى:

يعرف "بطرس" (١٩٧٧ ، ص٣١١) الإدارة المحلية بأنها "أسلوب إدارى بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلى يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة لأهلها على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون".

وأما "الهراس" (١٩٨٧ ، ص٢٢) يعرف نظام الإدارة المحلية بأنه "أسلوب إدارى يكفل توفير قدر من الإستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من إختصاصات محدودة فى مجال الوظيفة الإدارية التى تطلع بها السلطات المركزية فى الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها".

وفى هذا يوضح "الهراس" بأن هذا التعريف علاوة على شموله للعناصر الأساسية للامركزية الإدارية الإقليمية بإبراز للهدف الحقيقى لنظام الأهداف هو تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق الرفاهية لأهلها بما يزيد من تمسكهم بالإقامة فيها ويخفف من حدة نزعتهماإلى العاصمة.

(٢) سلطـــة:

يعرف "الحبيبى" (١٩٨٠،ص ص٣١٤-٣١٥) الإدارة المحلية بأنها "السلطة أو السلطات الإدارية التى توجدها الدولة وتعترف لها بالشخصية المستقلة وتعهد إليها بإدارة الشئون المحلية فى حدود ما يقضى به القانون وعلى هذا تصبح الوحدة المحلية سلطة مستقلة بنفسها ويقتصرعملها على إدارة المرافق المحلية فى دائرة إختصاصها أما المرافق القومية فتديرها وتشرف عليها الحكومة المركزية".

(٣) تنظيم إدارى:

يعرف "شتا" (١٩٩١،ص ص٥١-٥٢) الإدارة المحلية بأنها "تنظيم إدارى توزع فيه الدولة وظيفتها الإدارية بين الحكومة المركزية ووحدات محلية يتجزأ إليها إقليم الدولة وفق ضوابط معينة وقد منح القانون تلك الوحدات شخصية معنوية مستقلة عن الحكومة المركزية بيد أنه أخضعها لرقابتها ، وأوكل إليها إنشاء وإدارة المرافق ذات الطابع المحلى مستندة إلى إدارة شعبية يجسدها أعضاء منتخبون من سكان الوحدة".

وفى هذا يوضح "شتا" بأنه تأسيساً على هذا التعريف تقوم الإدارة المحلية على الأسس التالية:

- تنظيم إدارى ، تقسيم إقليم الدولة إلى وحدات محلية وفق ضوابط معينة ذات شخصية معنوية مستقلة ، مجالس محلية منتخبة تمثل الإدارة العامة لسكان الوحدة المحلية.
- تخضع الوحدات المحلية لرقابة الحكومة المركزية وفقا للحدود والضوابط التى يحددها القانون.
- توزيع الوظيفة الإدارية للدولة بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية.
- إختصاص الإدارة المحلية بإنشاء وإدارة المرافق ذات الطابع المحلى.

الفروض النظرية للدراسة:

١-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الإجتماعية (الرسمية وغير الرسمية) والمشاركة السياسية بمراكز الدراسة

٢-توجد فروق معنوية بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الفنية (جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل ، جانب الإمكانيات البشرية ، جانب فعالية العاملين ، الجوانب الإدارية والتنظيمية ، وجوانب أخرى: أهداف إدارية – بيئية – اجتماعية اقتصادية) بمراكز الدراسة

٣-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة (بعد التكيف ، بعد التكامل الأفقى ، بعد التكامل الرأسى ، بعد الصيانة والصحة التنظيمية) بمراكز الدراسة

٤-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف للمشروعات (الموقف من التنفيذ) بمراكز الدراسة

٥-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف للمشروعات (درجة المشاركة فى مرحلة التخطيط) بمراكز الدراسة

٦-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف للمشروعات (درجة المشاركة فى مرحلة التنفيذ) بمراكز الدراسة

٧-توجد فروق بين كل من المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف للمشروعات (درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم) بمراكز الدراسة

الطريقة البحثية

١- المجال الجغرافى للبحث:

ويقصد به المنطقة التى يجرى فيها البحث حيث تم اختيار محافظة الدقهلية كمجال جغرافى وذلك لعدد مبررات هى: أن جامعة المنصورة المسجل بها الباحثة تقع فى عاصمة محافظة الدقهلية كما أن هذه المحافظة تمثل الموطن الأصلى ومحل إقامة وعمل الباحثة ، ومن ثم توفر تسهيلات بحثية لا تتوفر للباحثة حال إختيار محافظات أخرى. وعلى ذلك فإن معيار إختيار منطقة البحث أو محاله الجغرافى سيكون المحدد الأكثرترجيحاً له هو معيار الوقت والجهد التى تتطلبها الدراسة الميدانية فيما لايتعارض مع محددات اختيارمجتمع البحث.

وبعد الإستقرارعلى محافظة الدقهلية كمجال رئيسى للبحث تم إختيار جميع مراكز المحافظة (١٦ مركزاً) ثم وقع الإختيار على بعض القرى التابعة لكل مركز(٣٨قرية) وهى قرى أم والتى بها الوحدة المحلية مجال الدراسة.

٢- المجال الزمنى للبحث:

يقصد به الفترة التى إستغرقتها عملية جمع البيانات ، فقد إسغرقت فترة جمع البيانات أربعة أشهربدأت فى أوائل شهر فبرير (٢٠١٠) وإنتهت فى أوائل شهر مايو(٢٠١٠).

٣-المجال البشرى للبحث:

- يقصد بالمجال البشرى الأفراد الذين سيطبق عليهم أداة البحث الميدانى ممثلين للمنظمات الإجتماعية الريفية المدروسه ، وقد تحدد المجال البشرى لهذه الدراسة فى كل من رؤساء الوحدات المحلية (٣٨)، وسكرتير وحده محلية (٣٨) ، ومن مسئولى التنمية (٣٨) ، وروساء المجالس المحلية (٣٨) ، ومن وكلاء المجالس المحلية (٣٨) ، ومن أعضاء المجالس المحلية (٣٨) والتى تم اختيارهم أيضا بطريقة عمديه أما عضو المجلس المحلى فقد أختير بطريقة عشوائية من **بين** أعضاء المجالس الشعبية وهم ٢٤ عضو إجمالى أعضاء المجلس المحلى .

٤-المفاهيم الإجرائية:

المفهوم الإجرائى هو الذى يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع فى ملاحظته أو قياسه أو تسجيله ، وأن **التعاريف** الإجرائية تصل بالمعجمات إلى أقصى ما يستطيعه الباحث من الموضوع فى ذهنه وذهن الذى يقرأ البحث وفى هذا الجزء من الدراسة سيتم توضيح بعض المصطلحات والمفهومات التى يمكن تعريفها إجرائياً على النحو التالى:

-المشاركة الإجتماعية الرسمية:

ويقصد بها مدى مشاركة المبحوث فى أحد المنظمات ومنها الجمعية الزراعية وجمعية تنمية المجتمع والجمعيات الإستهلاكية ومراكز الشباب والجمعيات الدينية ومجلس الأمناء.

-المشاركة الإجتماعية غير الرسمية:

ويقصد بها مدى مشاركة المبحوث فى بعض المجالات منها المجالات الإجتماعية لأهل القرية وحل مشكلاتهم وهل يوجد علاقات جديدة مع الأهالى ومدى الوقوف معهم فى السراء والضراء والمساهمة فى الخدمات العامة والمشاركة بالمال فى عمل أى مشروع مقدمه للقرية وحضور الأفراح والمآتم وهل يوجد تبادل للزيارات مع أهل القرية ومدى المساهمة فى بناء المساجد والمدارس وتحسين ونظافة البيئة بالقرية وتقديم بعض المساعدات الإجتماعية لأهالى القرية والمشاركة فى محو الأمية وتقديم النصح والمشورة لأصحاب المشروعات داخل القرية.

-المشاركة السياسية:

ويقصد بها مدى مشاركة المبحوث فى أى حزب سياسى وهل المبحوث مشترك فى أى من الأنشطة السياسية والإدلاء بصوته فى انتخابات المجلس الشعبى المحلى ومجلس الشعب والشورى وهل المبحوث مشارك فى أى حملات إنتخابية وهل تم ترشيح نفسه قبل ذلك لعضوية المجلس الشعبى المحلى والقادم أيضا وهل سبق ورشح نفسه لعضوية مجلس الشعب والشورى والقادم أيضا وهل يداوم على سمع نشرات الأخبار السياسية وهل يتابع قراءة الجرائد اليومية لمعرفة الأخبار السياسية وهل يساهم فى حملات التوعية السياسية لأهالى القرية وهل شارك فى انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠٠٥.

-جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل بالوحدة:

ويقصد بها درجة إسهام المبحوث فى توفير الإمكانيات المادية من توفير مبنى للوحدة وملاءمته وتجهيزه وخبرة استخدام الأجهزة والمعدات وتوفير تسهيلات إنتقالية واتصالية لممارسة النشاط.

-جانب الإمكانيات البشرية بالوحدة:

ويقصد بها مدى إستعداد المبحوث للتعليم الذاتى وإلمامه بمهام وظيفته ومدى حرصه على حل مشاكل مواطن دائرته ورغبته فى خدمتهم وثقفتهم فى قيادته للوحدة ومدى إهتمامه بالعمل والعاملين ومدى مساهمته فى توفير أعداد الإداريين الفنيين والموظفين لأداء العمل بكفاءة بالوحدة.

-جانب فعالية العاملين بالوحدة:

ويقصد بها كتابة أعداد العاملين ومستوى إدراكهم وخبرتهم وتأهيلهم وتدريبهم وإنتظامهم وتفهمهم لدورهم الوظيفى مما يسود بينهم من توفر روح الفريق فى العمل.

-الجوانب الإدارية والتنظيمية:

ويقصد بها مدى التفاهم والتجاوب بين رئيس الوحدة والعاملين وبعضهم البعض ودرجة إسهام المبحوث فى مشاركة العاملين فى تخطيط البرامج والأنشطة وفى حفز العاملين ذوى العمل المتميز وتطوير قدراتهم عن طريق التدريب ودرجة إسهام المبحوث اتخاذ القرارت.

-جوانب أخرى بالوحدة:

-أهداف إدارية : ويقصد بها فى هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف إدارية خاصة بالمساهمة فى تخطيط المشروعات وتنفيذ السياسة العامة للدولة والمحافظة والمركز وتنفيذ المشروعات بالجهود الذاتية والمحافظة على مشروعات الوحدة والحفاظ على أملاك الدولة ومدى مساهمة المبحوث فى عملية الإشراف والمتابعة للمشروعات وتقييمها.

-أهداف بيئية: ويقصد بها فى هذه الدراسة مدى ما تتحققه الوحدة من أهداف بيئية خاصة بالمحافظة على البيئة والحد من التلوث بالتوعية اللازمة للمواطن واستخراج التراخيص للمحافظة على المنشأت والمشروعات.

-أهداف إجتماعية: ويقصد بها فى هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف إجتماعية خاصة بالمساهمة فى القضاء على الأمية بقرى الوحدة وإعداد برامج لتوعية المواطنين ومدى تمثيل المبحوث للقرى التوابع للمشروعات الإجتماعية بالوحدة والمساهمة فى تحقيق معدلات عالية من المشاركة الشعبية وتمثيل أعضاء لجان التنمية للقرى التوابع فى الوحدة وفى الأداء الكلى للوحدة وفى المخدمات التى تقدمها الوحدة عموما.

-أهداف إقتصادية: ويقصد بها فى هذه الدراسة مدى ما تحققه الوحدة من أهداف إقتصادية خاصة بإمداد شباب الخريجين من صندوق التنمية وفى مشروعات التنمية الإقتصادية بالوحدة.

- التكيف: يقصد به قدرة المنظمة على إستخدام مواردها وتسهيلاتها

-التعامل: يقصد به درجة المحافظة على العلاقات الإيجابية التى تضمن تحقيق أعلى مستوى من التضامن والتماسك بين المنظمة وغيرها من المنظمات والإدارات والمستويات الإشرافية بالقرية وخارجها.

-الصيانة والصحة التنظيمية: يقصد به المحافظة على كيان المنظمة من التوترات التنظيمية واستيعابها ، وهو يتطلب تحقيق مطلبين هامين هما: رضا العاملين بالمنظمة من أعمالهم ، وضمان وجود دافعية كافية لدى عضو التنظيم لكى يستطيع أداء مهامه التنظيمية.

-تحقيق الأهداف: يقصد به درجة استخدام الموارد المتاحة فى تحقيق أهداف المنظمة.

٥-أدوات جمع البيانات:

تم الإعتماد على إستمارة إستبيان تم إستيفاؤها عن طريق المقابلة الشخصية للحصول على البيانات اللازمة لإختبار فروض الدراسة.

٦- الإختيارالمبدئى وتحكيم إستمارة الإستبيان:

تم تحكيم إستمارة الإستبيان بواسطة عدد من الأساتذة المتخصصين وتم تعديل بنود الإستمارة وفقاً لتعديلات الأساتذة المحكمين وتم أيضاً إجراء تعديلاً فى بعض الأسئلة وتعديل صياغة بعض العبارات فى أسئلة أخرى لتصبح أكثر فهماً للمبحوثين ضماناً لتحقيق أهداف الدراسة.

٧-أدوات التحليل الإحصائى:

تم إستخدام إختبار (t) للفروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية للوحدات المحلية بالقرى المدروسة لإستخلاص نتائج الدراسة ، بالإضافة إلى العرض الجدولى بالتكرارات والنسب المئوية فى معالجة البيانات وتحليلها إحصائياً.

النتائج البحثية ومناقشتها

يعرض هذا الجزء أهم النتائج التى تم التوصل إليها من خلال التعرف على الفروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية والسياسية بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

١-المشاركة الإجتماعية (الرسمية وغير الرسمية والسياسية):

لاختبار الفرض النظرى الأول تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية والسياسية) ، والجدول رقم (١) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (١): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الإجتماعية والسياسية لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

المتغيرات المدروسة	المتوسطات		قيمة (t) المحسوبة	مستوي المعنوية
	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي		
أ-المشاركة الإجتماعية الرسميــة.	٧.٠٦	٧.٢٢	-٠.٦٩٦	٠.٤٨٧
ب-المشاركة الإجتماعية غير الرسمية.	٥٠.٥٨	٥٠.٣٤	٠.٣٤٠	٠.٧٣٤
ج-المشاركة السياسيـــــة.	٣٣.٣٣	٣٣.٧٧	-٠.٣٦٣	٠.٧١٧
الإجمالي	٩٠.٩٧	٩١.٣٣		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية الرسمية (-٠.٦٩٦) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة الاجتماعية غير الرسمية (٠.٣٤٠) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالمشاركة السياسية (-٠.٣٦٣) ، وهى قيمة غير معنوية.

١-الجوانب الفنية:

لاختبار الفرض النظرى الثانى تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل الجوانب الفنية بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول رقم (٢) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٢): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الفنية لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

المتغيرات المدروسة	المتوسطات		قيمة (t) المحسوبة	مستوي المعنوية
	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي		
أ-جانب الإمكانيات وتسهيلات العمل.	٢٢.٣٥	٢٢.١٠	٠.٣٨٩	٠.٦٩٨
ب-جانب الإمكانيات البشريــة.	٢٩.٧٤	٢٩.١٦	١.٢٤٦	٠.٢١٤
ج-جانب فعالية العامليـــن.	١٧.٥١	١٦.٧٩	١.٥٤٤	٠.١٢٤
د-الجوانب الإدارية والتنظيميــة.	٢١.٢١	٢٠.٦٣	١.٣٤٨	٠.١٧٩
هـ-جوانب أخري:				
أهداف إداريــة.	٢٤.٥٩	٢٤.٠٤	١.١٤٤	٠.٢٥٤
أهداف بيئيــة.	١٣.٠٢	١٢.٨٩	٠.٢٦٨	٠.٧٨٩
أهداف إجتماعية.	٢٥.٧٦	٢٥.٢٩	١.١٦٦	٠.٢٤٥
أهداف إقتصادية.	٦.١٢	٥.٩١	٠.٥٦٤	٠.٥٧٣
الإجمالي	١٦٠.٣	١٥٦.٨١		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجانب الإمكانيات المادية وتسهيلات العمل (٠.٣٨٩) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجانب الإمكانيات البشرية (١.٢٤٦) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجانب فعالية العاملين (١.٥٥٤) ، وهى قيمة غير معنوية.
- كما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بالجوانب الإدارية والتنظيمية (١.٣٤٨) ، وهى قيمة غير معنوية.
- وأخيراً جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بجوانب أخرى (أهداف إدارية ، أهداف بيئية ، أهداف اجتماعية ، أهداف اقتصادية) (١.١٤٤ ، ٠.٢٦٨ ، ١.١٦٦ ، ٠.٥٦٤) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.

٣-أبعاد الكفاءة:

لاختبار الفرض النظرى الثالث تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة ، والجدول رقم (٣) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٣): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بأبعاد الكفاءة لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

المتغيرات المدروسة	المتوسطات		قيمة (t) المحسوبة	مستوي المعنوية
	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي		
أ-بعد التكيـــف.	١٧.٦١	١٧.٣٤	٠.٢٩٧	٠.٧٦٧
ب-بعد التكامل الأفقي.	٥٤.٢٢	٥٢.٩٨	١.٧٤٧	٠.٠٨٢
ج-بعد التكامل الرأسي.	٣٣.٩٩	٣٣.٠٩	٢.٠٤١	٠.٠٤٢
د-بعد الصيانة والصحة التنظيمية (الرضا الوظيفى):				
الإستمتاع بالعمل.	٤٢.٠٢	٤١.٢٤	١.١٠٩	٠.٢٦٨
ملاءمة ظروف العمل.	٨٨.٢١	٨٦.٠٨	١.٧٦٨-	٠.٠٧٨
علاقة زملاء العمل.	١٦.٥٢	١٧.٠٤	٠.٠٩١-	٠.٩٢٨
العائد المـــادي.	١٧.٩٧	١٨.٠١	١.١٣١	٠.٢٥٩
الإجمالي	٢٧٠.٥٤	٢٦٥.٧٨		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكيف (٠.٢٩٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الأفقى (١.٧٤٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد التكامل الرأسى (٢.٠٤١) ، وهى قيمة غير معنوية.
- كما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد الصيانة والصحة التنظيمية (للاستمتاع بالعمل ، ملاءمة ظروف العمل ، علاقة زملاء العمل ، العائد المادى) (١.١٠٩ ، -١.٧٦٨ ، -٠.٠٩١ ، ١.١٣١) على الترتيب ، وهى قيم غير معنوية.

٤- بعد تحقيق الأهداف (الموقف من التنفيذ):

لاختبار الفرض النظرى الرابع تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٤): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

الموقف من التنفيذ	المتوسطات	قيمة (t)	مستوي

	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي	المحسوبة	المعنوية
أ-مشروعات البنية الأساسيـــة.	٣٨.٣٦	٤٠.٠٨	١.٣٦٠-	٠.١٧٥
ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.	٧٦.٧١	٧٨.٤٣	٠.٦٧٧-	٠.٤٩٩
ج-مشروعات التنمية الإقتصاديـة.	٨٣.٦٩	٨٦.٥١	١.٠١-	٠.٣١٦
الإجمالي	١٩٨.٧٦	٢٠٥.٠٢		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٣٦٠) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٦٧٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠١) ، وهى قيمة غير معنوية.

٥- بعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة التخطيط):

لاختبار الفرض النظرى الخامس تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٥): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة التخطيط) لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

درجة المشاركة فى مرحلة التخطيط	المتوسطات		قيمة (t) المحسوبة	مستوي المعنوية
	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي		
أ-مشروعات البنية الأساسيـــة.	٣٥.٤٧	٣٧.٧٢	١.٥٥٧-	٠.١٢١
ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.	٧٣.١٨	٧٥.٤٣	٠.٨٥٨-	٠.٣٩٢
ج-مشروعات التنمية الإقتصاديـة.	٧٨.٨٨	٨١.٦٣	٠.٩٥٣-	٠.٣٤٢
الإجمالي	١٨٧.٥٣	١٩٤.٧٨		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٥٥٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٨٥٨) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-٠.٩٥٣) ، وهى قيمة غير معنوية.

٦- بعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة التنفيذ):

لاختبار الفرض النظرى السادس تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما ببعد تحقيق الأهداف بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول رقم (٦) يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٦): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة التنفيذ) لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

درجة المشاركة فى مرحلة التنفيذ	المتوسطات		قيمة (t) المحسوبة	مستوي المعنوية
	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي		
أ-مشروعات البنية الأساسيـــة.	٣٤.٥٣	٣٦.٨٩	١.٦٤٤-	٠.١٠٢
ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.	٧٠.٠٢	٧١.٦٧	٠.٦٤١-	٠.٥٢٢
ج-مشروعات التنمية الإقتصاديـة.	٧٦.٠٢	٧٩.٠٤	١.٠٣١-	٠.٣٠٤

الإجمالي	١٨٠.٥٧	١٨٧.٦		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٦٤٤) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٦٤١) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠٣١) ، وهى قيمة غير معنوية.

٧- بعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم):

لاختبار الفرض النظرى السابع تم صياغة الفرض الإحصائى التالى: لاتوجد فروق بين المجالس الشعبية والمجالس التنفيذية فيما يتصل **ببعد تحقيق الأهداف** بالمراكز الإدارية بالمحافظة ، والجدول التالى يوضح أهم النتائج التى تم التوصل إليها:

جدول (٧): نتائج إختبار (t) لدلالة الفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل ببعد تحقيق الأهداف (درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم) لإجمالى القرى بالمراكز الإدارية بالمحافظة.

درجة المشاركة فى مرحلة المتابعة والتقييم	المتوسطات		قيمة (t) المحسوبة	مستوي المعنوية
	المجلس الشعبي	المجلس التنفيذي		
أ-مشروعات البنية الأساسيـــة.	٣٥.٣٣	٣٧.٥٠	-١.٥٢٠	٠.١٣٠
ب-مشروعات التنمية البشرية والمؤسسية.	٧٣.٣٣	٧٥.٤٦	-٠.٨٠٧	٠.٤٢١
ج-مشروعات التنمية الإقتصادية.	٧٨.٦٩	٨١.٧٤	-١.٠٤٩	٠.٢٩٦
الإجمالي	١٨٧.٣٥	١٩٤.٧		

المصدر: إستمارة الاستبيان (**) معنوى عند مستوى ٠.٠١ (*) معنوى عند مستوى ٠.٠٥

يتضح من نتائج الجدول السابق ما يلى:

- جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات البنية الاساسية (-١.٥٢٠) ، وهى قيمة غير معنوية.
- بينما جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية البشرية والمؤسسية (-٠.٨٠٧) ، وهى قيمة غير معنوية.
- فى حين جاءت قيمة (t) المحسوبة للفروق بين المجالس الشعبية المحلية والمجالس التنفيذية فيما يتصل بمشروعات التنمية الاقتصادية (-١.٠٤٩) ، وهى قيمة غير معنوية.

مناقشة وتفسير النتائج:

يمكن تفسير نتائج الدراسة فى ضوء طبيعة المجتمعات المحلية حيث العلاقات أولية مباشرة بين كافة أفراد المجتمع وبالتالى بين الشعبيين والتنفيذيين حيث يتفق ذلك مع قانون الإدارة المحلية الذى يركز على مشاركة المجالس الشعبية فى إتخاذ القرارات مع الإجهزة التنفيذية وهو ماتم فى جميع نتائج الدراسة.

مقترحات الدراسة:-

هناك عدة مقترحات يمكن للجهات المختصة والمهتمة بالمنظمات الإجتماعية الريفية الحكومية وغير الحكومية – وبصفة خاصة الوحدات المحلية الريفية ، أن تستفيد منها فى محاولتها لتحقيق درجة مرتفعة من الفعالية لتلك المنظمات ، ويمكن استعراضها فى الآتى :

أولا: مقترحات خاصة بالمنظمة الحكومية (الوحدات المحلية الريفية) :

أ- مقترحات خاصة بتدعيم قدرة الوحدات المحلية الريفية على تلبية احتياجات المجتمع:

١- تدعيم القدرات المالية للوحدات المحلية بكافة السبل الممكنة لمساعدتها على القيام بدورها التنموى.
٢- دعم الوحدات المحلية بكافة الأثاث والمكاتب اللازمة للعمل.
٣- دعم الوحدات بالمعدات والآلات الازمة والعمل على توفير الصيانة الدائمة لها.
٤- ضرورة توفير فرص التدريب المستمر للعاملين لتنمية مهاراتهم الوظيفية وزيادة استعابهم للتكنولوجيا المعاصرة وكذلك لتثقيفهم وتنمية فكرهم التنموى ، ذلك على أن يراعى ضرورة وضع نظام للجزاءات فى حالة تخلف أحد رؤساء الوحدات المحلية عن حضور هذه الدورات التدريبية أو تسرب منها.

٥- ضرورة الإستفادة من العمالة الزائدة عن حاجة العمل بتطويعها فى مجالات يحتاجها العمل.
٦- زيادة إحكام رقابة رئيس الوحدة المحلية لمنع تسرب العاملين أثناء موعد عملهم الرسمى.
٧- أن يتم اختيار رؤساء الوحدات المحلية بعناية فائقة اعتمادا على مؤهلاتهم وخبراتهم الوظيفية وسلوكهم الحضارى دون محسوبية أو وساطة فى التعيين.

ب – مقترحات خاصة بزيادة درجة القبول الإجتماعى للوحدات المحلية الريفية :

١- تبسيط الإجراءات والتخلص من الروتين المعقد فى الأعمال التى تتطلب بعض المرونة.
٢- أن يتم تنفيذ المشروعات التى تتطلبها حاجة الأهالى فعلا مع التوازن فى تقديمها بين قرى الوحدة.
٣- زيادة تفعيل دور المشاركة الشعبية من خلال إشراك الأهالى فى اقتراح المشروعات التنموية ومحاولة الإستفادة من الإمكانيات البشرية المحلية الريفية المتاحة فى تنفيذها

ج- مقترحات خاصة بزيادة درجة الفعالية الكلية للوحدات المحلية الريفية :

١- العودة مرة أخرى إلى إلحاق بعض المشروعات الإنتاجية التى تدر دخلا بالوحدات المحلية لتدعيم ميزانتها ولتخفيف مشكلة البطالة فى الريف وذلك بشرط توفير الإدارة الكفئة المشهود لها بالأمانة والخبرة لإدارة هذه المشروعات.
٢- ضرورة تحقيق التنسيق والتعاون بين الجهاز الشعبى والجهاز التنفيذى على مستوى الوحدة المحلية للإستفادة من جهودهما فى دفع عجلات التنمية للأمام.
٣- توفير فرص حقيقية لترقى رؤساء الوحدات المحلية الريفية إلى مناصب قيادية أعلى تصل إلى درجة سكرتير عام المحافظة وذلك لضمان توفير الدافعية الكافية لدى هؤلاء الرؤساء للعمل على نجاح الوحدة فى أداءها لأدوارها التنموية.
٤- زيادة المرتبات والحوافز والأجور التى يتقاضها العاملين بالوحدات المحلية .
٥- ضرورة توفير كوادر وظيفية مناسب للعاملين بالوحدات المحلية الريفية.
٦- زيادة التنسيق والتعاون المنظمى بين سواء بين الوحدة المحلية الريفية والمنظمات الأخرى العاملة بالقرية ، أو بين الوحدة المحلية الأخرى المجاورة لها للإستفادة من خبرتها فى إقامة بعض المشروعات التنموية ، وكذلك ينبغى أن تكون العلاقة بين الوحدة والهيئات المشرفة تأخذ اتجاها يسمح بوجود التعاون والتشاور وتيسير فرص الإتصال بينهما لضمان تحقيق التكامل المثمر.

المراجع

الأسود ، شعبان الطاهر:(١٩٩٩) ، " علم الإجتماع السياسى " ، ط١ ،" الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، ص ١٩٠.

نصر ، سالم إبراهيم،أحمد عبد العزيز دراز،محمد محمد سليمان إبراهيم :(٢٠٠٥) ، " كيفية تنشيط وتفعيل العمل بالمجالس الشعبية المحلية والأجهزة التنفيذية على جميع مستوياتها(دراسة ميدانية بمحافظة الشرقية)" الحزب الوطنى الديمقراطى ، محافظة الشرقية ، مركز الدراسات الوطنية ، ص ٣.

أبو حسين ، إبتهال محمد كمال :(١٩٩٩)، " دراسة تحليلية إجتماعية إجتماعية لبعض المنظمات الإجتماعية بمحافظة الدقهلية : قياس الفعالية ورصد المحددات " ، مجلة جامعة المنصورة للعلوم الزراعية ، جامعة المنصورة ، مجلد ٢٤، العدد (٤) ، ص١٨٤٩.

عطا الله ، محمد طاهر موسى محمد :(١٩٩٠) ، " بعض العوامل التنظيمية والمجتمعية الريفية المحلية المؤثرة على دور بنك القرية فى التنمية الريفية فى محافظتى الغربية وكفر الشيخ" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعية ، جامعة الإسكندرية ص ٣٣ .

عكرش ، أيمن أحمد محمد حسين :(٢٠٠٢) ، " المنظمات الإجتماعية الريفية" ، رسالة ماجتسير، غير منشورة ، كلية الزراعة ،جامعة الزقازيق ، ص ٢٦٥.

على ، كمال محمد :(١٩٨٤) ، " معجم مصطلحات التنظيم والإدارة " ، دار النهضة العربية القاهرة ، ص ١٩٠.

الإمام ، محمد السيد و إبتهال محمد كمال أبو حسين :(١٩٩٥) ، " نوذج تصورى لقياس فعالية التنظيم الإجتماعى – دراسة بنائية" ، ندوة المتطلبات المجتمعية للإصلاح الإقتصادى: البعد الغائب فى تنمية الريف المصرى ، الجمعية المصرية لعلم الإجتماع الريفى ، القاهرة ، ١٦-١٧ ديسمبر ، ص ٤٤.

الشرقاوى ، أحمد عز الدين :(١٩٩٣) ، " دور المنظمات الإجتماعية فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية الريفية)" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ،ص١.
عكرش ، أيمن أحمد محمد حسين:(٢٠٠٢)، "المنظمات الإجتماعية الريفية "، مرجع سابق ، ص ١٣٦.
العزبى ، محمد إبراهيم :(٢٠٠١) ، "الإدارة المحلية فى المجتمع الريفى" ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية ، ص ص ٢١٣-٢١٤.
العزبى ، محمد إبراهيم ، الإدارة المحلية ، فى المجتمع الريفى ، المرجع السابق ، ص ص ٢١٤.
حسن ، احمد توفيق :(١٩٧٠) ، " العلاقات العامة " ، القاهرة ، دار النهضة ، ص ١٤٣.
سلطان ، السيد قنديل عوض :(٢٠٠٥) ، "دراسة تحليلية إجتماعية لتفعيل دور نوعين من المنظمات الإجتماعية الريفية الأهلية والحكومية في التنمية الريفية بمحافظة الدقهلية" ، ص ١٨٤.
الزغبى ، صلاح :(١٩٩٠) ، "دور الإدارة المحلية فى تنظيم وتنمية المجتمع الريفى المحلى، فى القيادة والعمل مع المجتمع المحلى الريفى" ، قسم المجتمع الريفى ، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية ، ص ص ٤١٧-٤١٨.
نجم ، سهام : (١٩٩٩) ، " من أجل دور فعال للمنظمات غير الحكومية الهربية فى إطار المشاركة و التنمية البشرية المتكاملة" ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر ، التنمية البشرية فى الوطن العربى ، مجلد مؤتمر الجلسات البحثية ، القاهرة ، ٢٠-٢٢ إبرايل، ص ٢.
سليمان ، محمد جلال : (١٩٨٨) ، "أثر القصور فى العلاقات التنظيمية بين الوحدات المحلية والخدمية على تحقيق أهداف اللامركزية الإدارية ، رسالة ماجستير فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ص ص ٢-٣.
الخطيب ، نهى :(٢٠٠٣) ، "دور الوحدات المحلية فى دعم ومشاركة المرأة فى مجال حماية البيئة" ، المؤتمر العربى الثانى ، الإدارة البيئية فى نظم الإدارة البيئية فى نظم الإدارة المحلية فى الوطن العربى، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢١-٢٣ يناير ، ص١٧١.
حيدر ، عبد المنعم :(١٩٧٧) ، "أصول الإدارة العامة" ، مطبعة عابدين ، القاهرة ، ، ص٢٨١.
الهراس ، عميد أشرف عبد الغنى :(١٩٨٧) ، " أسلوب إدارة الشرطة فى ضوء نظام المحليات" ، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ، أكاديمية الشرطة ، كلية الدراسات العليا ، القاهرة ، ، ص٨١.
بطرس ،ظريف بطرس ظريف : (٩٧٧) ،"موسوعة الحكم المحلى" ، الاساسيات النظرية للحكم المحلى، الجزء الاول، القاهرة، المنظمه العربية للعلوم الادارية ص٣١١ .
الهراس ، عميد أشرف عبد الغنى :(١٩٨٧) ، " أسلوب إدارة الشرطة فى ضوء نظام المحليات" ، مرجع سابق ، ص٢٢.
الحبيبى ، على السيد :(١٩٨٣) ، "نظرة الإدارة المحلية" ، مقوماتها وعوامل نجاحها ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، ص ص ٣١٤-٣١٥.
شتا ، محمد السيد : (١٩٩١) ، "العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية فى جمهورية مصر العربية" ، دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ص٥١-٥٢.
Sherman, T. P. and O. M. In Local; Government Pergamon Press, London, 1969, PP.140-141.

POWER STRUCTURE IN RURAL SOCIETY (A COMPARATIVE STUDY FOR LOCAL PEOPLE COUNCILS AND EXECUTIVE COUNCILS IN SOME ADMINISTRATIVE CENTERS AT DAKAHLIA GOVERNORATE).

Abou-Hussien, Ibtehal M. K.* and Nagwa A.F. El-Gammal**
*** Extension and Rural Sociology Dept., Fac. Agric., Mansoura University**
**** Faculty of Agric., J. Agric Sci., Fac. of Agric., Mansoura University**

ABSTRACT

The units of rural local government social one of the organizations that apply administrative decentralization in Egypt, designed to achieve coordination and integration between the efforts of government authorities for the development of economic and social conditions and cultural environments to link these local environments with country.

The current study aimed mainly of identifying differences between Local People Councils and Executive Councils concerning their role in rural development.

Date were collected from the workers of local People councils and executive councils by personal interview during the period from February to may 2010 . Frequency distribution, percentages, arithmetic mean, and (t) test were used to analyze date and presenting results.

The main findings of the study were:

There weel no significant relationship between local People councils and executive councils in the following areas:

1- Implementing infrastructure projects.
2- Implementing institutional and human development projects.
3- Implementing economic development projects.
4- Dimensions of efficiency (adaptation-horizontal and vertical integration-maintenance and organization health –Enjoy working – suitability of work conditions-relationship with co-workers – financial return) .

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد السيد الأمام — **كلية الزراعة – جامعة المنصورة**

أ.د / فؤاد عبد اللطيف سلامة — **كلية الزراعة – جامعة المنوفية**